فيما أكدت المالية أن أسعار النفط تسد عجز الموازنة

مسؤول حكومي: الوزارة تعتزم رفع طاقتها التصديرية بحدود ٦ مليون برميل عام ٢٠١٣

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي – وكالات

قال وكيل وزارة النفط أحمد الشماع أن العراق يعتزم رفع طاقة منشآت تصدير النفط الجنوبية على الخليج إلى بين خمسة وستة ملايين برميل يوميا بنهاية ٢٠١٣ في إطار خطة الدولة العضو بمنظمة أوبك لتعزيز إنتاجها من الخام.

وأضاف بحسب وكالة رويترز أن المشروعات التي تنقسم إلى مرحلتين تشمل مد خطوط أنابيب جديدة وإنشاء مراس عائمة وسيتم تمويلها جزئيا من خلال قرض من الحكومة اليابانية.

ويصدر العراق معظم النفط من حقوله الجنوبية حول مدينة البصرة التي يبلغ متوسط صادراتها حاليا ١,٥ مليون برميل يوميا.

وقال الشماع خلال زيارة إلى العاصمة اليابانية طوكيو "لدينا خطة أيضا لإعادة المنطقة الشمالية إلى طاقتها الأصلية البالغة ١,٦ مليون برميل يوميا."

وتسهم حقول النفط في كركوك بشمال البلاد بنحو ٤٠٠ ألف برميل يوميا في صادرات العراق حاليا.

وأضاف الشماع أيضا أن من المحتمل أن يعقد العراق محادثات مع كل من الشركات المكونة لكونسورتيوم ياباني تقوده شركة جيه.اكس هولدنجز لتطوير حقل الناصرية النفطي العملاق، مضيفا أن القرار الرسمي سيتوقف على سياسة الحكومة الجديدة التي تمت الموافقة عليها الشهر الماضي.

وتأتي تصريحات الشماع بعدما قال نائب رئيس الوزراء لشؤون النفط حسين الشهرستاني في وقت سابق الشهر الجاري أن العراق يعتزم دعوة شركات نفطية عالمية لتطوير حقل الناصرية في جولة عطاءات في وقت لاحق العام الحالي.

وبين أن العراق سيطور حقل الناصرية بنفسه بعد انهيار محادثات استغرقت شهورا مع كونسورتيوم ياباني مكون من شركات جيه.اكس هولدنجز وانبكس كورب وجيه.جي.سي كورب بسبب أمور تمويلية.

وأشار الشماع إلى أن الشركات اليابانية لديها فرصة جيدة لأنها أنجزت عملا كثيرا في المشروع، ولديهم دراية بالحقل وقدراته ويمكنهم تقديم عرض أفضل من أي شركة أخرى.

وأكد أن العراق لم يتخذ قرارا بعد في ما إذا كان سيطور حقل الناصرية ويبني مصفاة بطاقة ٣٠٠ ألف برميل يوميا في حزمة واحدة لكن الفكرة تكتسب قوة داخل وزارة النفط.

وتقدر احتياطيات حقل الناصرية –ومعظمه لم يتم تطويره بعد– بأقل من خمسة مليارات برميل.

إلى ذلك قال مسؤول في وزارة المالية أن العراق سيسد العجز في ميزانية ٢٠١١ – الذي من المتوقع أن يبلغ ١٣,٦ مليار دولار – إذا بقيت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية.

ومازالت الميزانية رهن مفاوضات بين الكتل السياسية بعد إحالتها عدة مرات بين البرلمان والحكومة.

وتقدر أحدث مسودة للميزانية النفقات بنحو ٨٠ مليار دولار بافتراض متوسط سعر للنفط عند ٧٦,٥٠ دولار للبرميل ومتوسط لصادرات النفط الخام يبلغ ٢,٢٥ مليون برميل يوميا. وتتوقع عجزا قدره ١٣,٦ مليار دولار.

وقال فاضل نبي وكيل وزارة المالية إن العراق لن يحتاج للاقتراض لتغطية العجز سواء بإصدار سندات أو من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي إذا ظل سعر النفط عند نحو ٩٧ دولارا للبرميل هذا العام.

وأضاف لـرويترز انه إذا بقي سعر النفط مرتفعا فان العراق سيكون في مأمن.

وأضاف أن العراق حينئذ سيغطي العجز بالكامل دون الحاجة لقروض داخلية أو خارجية.

وتابع نبي انه يتوقع أن يكون متوسط أسعار النفط نحو ٨٠ دولارا للبرميل في ٢٠١١ وهو ما سيسمح بتمويل العجز من خلال أذون خزانة تباع للبنوك العراقية.

وذكر أن الاقتراض من البنك المركزي العراقي ليس مطروحا.

وطلبت الحكومة من البرلمان في السابق إقرار ملحق للميزانية يسمح لها بالاقتراض من البنك المركزي. لكن نبي قال إن وزارة المالية طلبت من البرلمان إلغاء هذا البند.

وذكر أنه يتوقع أن تكون ميزانية العراق في ٢٠١٢ أكبر بنحو عشرة تريليونات دينار (٨,٥ مليار دولار) من ميزانة العام الحالي بفضل زيادة صادرات النفط.

وقال نبي إن ميزانية ٢٠١١ تشمل ٢,٥ تريليون دينار لدفع مستحقات شركات النفط العالمية العاملة في العراق بما فيها تلك العاملة في إقليم كردستان.

وأظهرت بيانات شحن مؤخراً أن صادرات النفط من الموانئ الجنوبية بالعراق قفزت بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يوميا منذ بداية كانون الثاني حتى الآن وهو ما يعكس جهود شركات النفط الأجنبية لزيادة الإنتاج.

وأوضحت البيانات التي رصدتها رويترز أن صادرات مرفأ البصرة النفطي ومرفأ خور العمية بلغت ١,٨ مليون برميل يوميا في المتوسط في الفترة من أول كانون الثاني /يناير حتى ٢٤ كانون الثاني / يناير مقارنة مع ١,٥ مليون برميل يوميا في ديسمبر كانون الأول.

وتعمل شركات من بينها بي.بي وايني الايطالية على زيادة إنتاج العراق الذي يمتلك رابع أكبر احتياطيات نفطية في العالم. ويقول محللون إن زيادة المعروض قد تكبح جماح أسعار النفط.

وقال بول توسيتي كبير مستشاري الطاقة لدى بي.اف.سي انرجي "هذه الزيادة في المعروض قد تؤثر قطعا على تصورات الناس لمستقبل أسعار النفط."

وتراجعت أسعار النفط إلى أقل من ٨٧ دولارا للبرميل يوم الثلاثاء بسبب تجدد الشكوك في وتيرة الانتعاش الاقتصادي. لكن رغم ذلك توقع محللون في استطلاع أجرته رويترز أن يبلغ متوسط أسعار النفط هذا العام ٩٠ دولارا للبرميل لأسباب من بينها زيادة الطلب.

وجاءت أغلب الزيادة في الإنتاج أساسا من حقلي الرميلة والزبير اللذين تطورهما بي.بي وايني على التوالي.

في غضون ذلك تواجه شركات النفط الأجنبية العاملة بالعراق تحديا حقيقيا يتمثل في ضعف البنية الأساسية وتناقص الاحتياطيات مما سيجعل من الصعب عليها مواصلة السير بتلك الخطى التي جعلتها تنتج حتى الآن بكميات أكبر مما كان مقررا.وذكرت وكالة رويترز أن إنتاج عملاق النفط بي.بي وشركة ايني الايطالية زاد عن مستوى العشرة في المئة الذي يتيح لهما تعويض التكلفة وذلك في وقت أقصر مما كان متوقعا. لكن على الجانب الآخر حد العراق من طموحاته المتعلقة بالطاقة الإنتاجية.

وبدأ المسؤولون يتحدثون عن ثمانية ملايين برميل يوميا كهدف لسلسلة صفقات منحت لشركات نفط عالمية عام ٢٠٠٩ انخفاضا من ١٢ مليون برميل يوميا كانوا يروجون لها من قبل وكانت ستضع العراق في مستوى يضاهي السعودية عملاق التصدير.

وقال صامويل سيزوك من شركة اي.اتش. اس انرجي "الجزء السهل هو دائما رفع الإنتاج سريعا في المراحل الأولى وهو أمر لا يرتبط فعليا بأي شيء."

وأضاف "الآن بدأنا نتحرك باتجاه المرحلة الثانية بزيادة مناسبة في طاقة الإنتاج يصعب استمرارها. العمل الصعب يبدأ الآن إلى حد ما."

ولبلوغ هدف إنتاج العشرة في المئة المبدئي المنصوص عليه في عقود التطوير التي وقعتها بغداد حفرت شركات النفط عددا قليلا من الآبار ورممت آبارا قائمة ومدت خطوط أنابيب صغيرة وأصلحت البنية التحتية العتيقة.

ويقول العراق أن التقدم الذي حدث حتى الآن يتمثل في رفع الإنتاج إلى ٢,٧ مليون برميل يوميا وهو أعلى مستوى في عقدين.

وجاءت زيادة الإنتاج أساسا من حقل الرميلة الذي تطوره بي.بي وحقل الزبير الذي تعكف ايني على تطويره.

ولبلوغ المستوى التالي من الإنتاج والحفاظ عليه لسنوات يتعين على الشركات وعلى العراق استثمار مليارات الدولارات على تحسين البنية التحتية وإقامة صهاريج تخزين ومرافئ تصدير ومد خطوط أنابيب.

ومن بين المشروعات الحيوية إقامة نظام حقن بالماء للمساعدة في زيادة الكمية التي يمكن ضخها من الحقول الجنوبية والتغلب على معدلات التناقص السريع في الإنتاج.

وستقود المشروع شركة اكسون موبيل الأمريكية العملاقة وقد تتجاوز تكاليفه عشرة مليارات دولار.

وستوفر شركات نفط التمويل المبدئي وسيتعين على العراق سداد التكلفة من إيراداته النفطية في مرحلة لاحقة.

وبالإضافة إلى ذلك يحتاج العراق لسبيل يتيح له تصدير النفط الزائد عن الحاجة. فمرافئه البحرية تعمل بالفعل بأقصى طاقتها ناهيك عن تداعيها كما أن خط الأنابيب الواصل إلى تركيا يعاني مشاكل فنية متكررة وكثيرا ما يتعرض لهجمات تخريبية.

ومن ناحية أخرى تحتاج الحكومة التي تتوقع عجزا قدره ١١,٩٩ مليار دولار في موازنة ٢٠١١ لملايين الدولارات لإعادة البناء بعد سنوات الحرب وضعف الاستثمار.

وسيكون الارتفاع الحالي في أسعار النفط والذي أخذ السوق لآفاق تتجاوز ٩٠ دولارا للبرميل عاملا مساعدا.

وقال رعد القادري من شركة بي.اف.سي انرجي : المشكلة لا تتمثل بالضرورة في المال ، بل إن السؤال الأهم هو هل سيمكن جعل البنية الأساسية أكثر كفاءة."

وأضاف "أنها مسألة حكم رشيد وسياسة رشيدة في نهاية المطاف."

وفي استطلاع للرأي أجرته رويترز في تشرين الاول الماضي توقع محللون أن يزيد إنتاج العراق من النفط الخام إلى ٢,٨ مليون برميل يوميا بحلول نهاية ٢٠١١ والى ٤,٦ مليون برميل يوميا فقط بحلول ٢٠١٥ .

ويجعل معدل الإنتاج هذا بلوغ مستوى ١٢ مليون برميل يوميا خلال ست أو سبع سنوات كما كان مستهدفا من قبل أمرا بعيد المنال.

وفي تشرين الثاني الماضي قال ثامر غضبان مستشار رئيس الوزراء لشؤون الطاقة إن الإنتاج يمكن أن يزيد إلى ثمانية ملايين برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ .

وقال محللون أن وضع هدف يتسم بقدر أكبر من الواقعية قد يكون ذا دافع سياسي في جانب منه وقد يساعد على تهدئة أي توتر قد ينشب مع أعضاء آخرين بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وقال سيزوك من شركة اي.اتش.اس "أعتقد أن الأرقام المبدئية تبددت. ١٢ مليون برميل يوميا خلال سبع سنوات له دافع سياسي. فالانتخابات على الأبواب."

والعراق هو البلد الوحيد المستثنى من قيود الإنتاج وفق نظام الحصص في أوبك.

وفي نهاية المطاف سيكون هناك هدف محدد إذ ينظر لمطامح العراق فيما يتعلق بإنتاج النفط على أنها أعلى من الواقع.

وفي العام الماضي توقع وزير النفط السابق حسين الشهرستاني سقف إنتاج للعراق داخل منظمة أوبك لا يقل عن ذلك المخصص للسعودية أكثر أعضاء المنظمة نفوذا.

وقال عصام الجلبي وزير النفط العراقي الأسبق "أعضاء منظمة أوبك لديهم الدراية الكافية بأن العراق يبالغ في تقديراته لما سيصل إليه من إنتاج في المستقبل وأنا اعتقد أن العراق سيفهم في النهاية أن الوصول إلى معدلات إنتاج عالية هو أمر مستحيل تحقيقه."

وأضاف "إن الوصول إلى تحقيق هدف إنتاج ١٢ مليون برميل باليوم هو أمر مستحيل. أين هي منشآت حقن الماء.. أين خزانات النفط الضخمة.. أين هي أنابيب التصدير الكافية.. على العراق أن يوفر الأجوبة الكافية لكل تلك التساؤلات وعندها فقط يستطيع الحديث عن زيادة إنتاجه إلى معدلات عالية."

المالية والتجارة تلزمهم بإجازة الاستيراد وتجار يعترضون على القرار

بغداد / وكالات

أكد مستشار في وزارة المالية أن الوزارة أصدرت وبالتعاون مع وزارة التجارة قرارا بإلزام التجار العراقيين بإجازة الاستيراد ابتداء من شهر شباط/ فبراير المقبل.

وقال ضياء الخيون لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزارة التجارة حددت وبالتعاون مع وزارة المالية منتصف شهر شباط المقبل، موعدا للعمل بإجازة الاستيراد التي تمنع دخول أي بضاعة إلى البلد دون حيازة التاجر على الإجازة".وأوضح أن "هذه الإجازة تكون صادرة من قبل الشركة العامة للمعارض التجارية التابعة لوزارة التجارة".

وأضاف الخيون أن إصدار الإجازات سيعود بالنفع على السوق العراقية من خلال معرفة البضائع التي تدخل إلى البلاد وفحصها من قبل وزارة التجارة ومطابقتها للشروط.

وأشار إلى أن "السوق العراقية اليوم مفتوحة على مختلف البضائع من مختلف المناشئ التي لم تمر للفحص والتدقيق في وزارة التجارة العراقية لكن إجازة الاستيراد ستحدد دخول هذه البضائع إلى البلد".

وقال مدير العلاقات والإعلام في وزارة المالية عدنان عبد الرحمن لـ(آكانيوز) إن"هذه الإجازة تنظم آلية دخول البضائع إلى العراق والكثير من الأمور الكمركية سوف تعدل، الأمر الذي سيسهل الكثير بدوره على التاجر والموظف الكمركي".

في غضون ذلك اعتبر تجار عراقيون أن القرار الذي أصدرته وزارة المالية بفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة والزام التجار بإجازات لاستيراد البضائع سيعمل على تنشيط عمليات الفساد المالي والإداري في البلاد.

وجاءت مخاوف التجار العراقيين بعد أن أعلنت وزارة التجارة عن فرض إجازات الاستيراد على جميع المواد المستوردة للحد من دخول البضائع والسلع بشكل عشوائي إلى البلاد.

ويقول تاجر سيارات يدعى حسين الطائي إن "قرار وزارة التجارة خاطئ وتبعاته ستعود سلبا على المستهلك أولا وأخيرا".

وأضاف الطائي، ويملك معرضا لبيع السيارات في إحدى ضواحي بغداد، إن "فرض إجازات لاستيراد المركبات سيعمل على تنشيط حالات الفساد المالي".وعن أسباب ذلك، قال الطائي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "سيكون منح هذه الإجازات مقابل من يدفع أكثر".

وتابع قائلا "سيعمل القرار أيضا على تكديس السيارات في معارض البيع، إذ لا يمكن لذوي الدخل المحدود شراؤها. ما يُفرض من رسوم جمركية سيضاف على سعر المركبة".

فيما يرى تاجر سيارات آخر ويدعى حاكم شلش أن "القرار ليست له أية منفعة للحد من عملية استيراد السيارات".

وقال لـ(آكانيوز) "الآن بدأ التجار يتاجرون بإجازاتهم الاستيرادية من خلال إعطاء مبلغ معين مقابل استعمال إجازته لتاجر آخر".

وأضاف أن "فرض رسوم متفاوتة على البضائع سيتسبب بفوضى اقتصادية في السوق العراقية".

وتابع يقول "لا يوجد أي منتج محلي في البلاد ينافس ما يستورد من الخارج وتطبيق القرار له سلبيات أكثر من ايجابياته".

وشهدت الأسواق المحلية بعد العام ٢٠٠٣ دخول سلع من مختلف المناشئ والدول، فيما سجل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية إحصاءات وأرقاما كبيرة للمواد الفاسدة والرديئة التي دخلت إلى العراق.

ويقول رعد موفق وهو تاجر مواد غذائية إن قرار الوزارة سيضاعف جميع المواد المستوردة التي يعتمد عليها السكان المحليون.

وأضاف "قرار الوزارة غير مدروس".

ويحذر اقتصاديون من ارتفاع في أسعار السلع، بسبب ارتفاع الرسوم على السلع المستوردة وسط ارتفاع نسبة البطالة في البلاد التي عانت حروبا وحصارا لسنوات عدة.

وأقر مجلس النواب العراقي في العام الماضي قانوناً يقضي بفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة لا تزيد على ٢٠ في المئة من قيمتها.وباشرت وزارة التجارة العراقية قبل أيام بمنح إجازات الاستيراد للشركات والمستثمرين، شاملة كل السلع والبضائع في خطوة هدفها الحد من ظاهرة الإغراق السلعي.

وسمحت الوزارة بإدخال البضائع المكدسة في المنافذ الحدودية، حتى منتصف شباط/ فبراير المقبل، كما سمحت بدخول البضائع التي لا يملك مستوردوها إجازات استيراد رسمية.

ويشدد العراق القيود على الواردات ويفرض رسوما جمركية على آلاف السلع بهدف القضاء على ما يصفه مسؤولون بتدفق المنتجات منخفضة الجودة إلى البلاد ومساعدة الصناعة المحلية على المنافسة.

ويطبق العراق نظاما جديدا لتراخيص الواردات يشمل نحو ثمانية آلاف منتج يجري استيرادها حاليا بدون أي ضوابط ويفرض رسوم جمركية تصل إلى ١٠٠ بالمئة في ظل شكوى أصحاب المصانع العراقية من السلع الأجنبية الرخيصة التي يأتي الكثير منها من الصين.

وقال المدير العام لهيئة الجمارك نوفل سليم حميد لرويترز يوم الاثنين أن كل السلع التي تدخل البلاد تأتي بدون رخصة استيراد.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ينهي إعداد ملف الاستثمار الخاص بالعراق

القاهرة/ وكالات

أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية عن الانتهاء من إعداد ملف الاستثمار الخاص بالعراق والذي جرى عرضه على مندوب العراق الدائم بالمجلس وعلى ممثل العراق في جامعة الدول العربية.

وقال الأمين العام المساعد لمجلس الوحدة الاقتصادية السفير محمد الربيع لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) انه "سيقوم بزيارة العراق من اجل لقاء المسؤولين والتعرف على الفرص الاستثمارية في البلاد وخاصة في إقليم كردستان".مبينا انه "سيرافقه في الزيارة ممثلو كبرى الاتحادات العربية النوعية والشركات المهمة المنضوية تحت لوائها ليتم التعرف على الفرص الاستثمارية في العراق".

وأوضح الربيع انه "ينوي توسيع قاعدة العضوية بالمجلس وتنشيط محاور العمل بالأمانة العامة من خلال زيارات مكثفة سيقوم بها لعدد من الدول العربية غير الأعضاء بالمجلس".مبينا أن العراق احد الأعضاء المؤسسين للمجلس وهو عضو فعال من بين عشرة دول عربية منتمية له".

وأكد أن "الفترة المقبلة ستشهد تطويرا للتقرير الاقتصادي للأمين العام للجامعة العربية وتفعيل دور المجلس اقتصاديا بصورة أكبر في العالم العربي".موضحا انه "سيعقد اجتماعا مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى والأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية محمد إبراهيم التويجري للاتفاق على دور المجلس بعد تطوير هيكله وإعلان مهام عمله الجديدة".

وكشف الربيع انه "سيتم عقد ثلاثة مؤتمرات في سوريا والأردن واليمن خلال الفترة المقبلة في هذا الإطار".مشيرا إلى انه "يجري حاليا اتصالات مكثفة مع عدد من رؤساء الجامعات للإعداد لتوقيع بروتوكولات تعاون مع المجلس تخدم قضايا التنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادي العربي المشترك".

ولفت إلى أن "الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية قد انتهت من إعداد مجموعة من الدراسات المهمة والمحورية لخدمة العالم العربي، وفي مقدمتها دور الاستثمار الزراعي في الأمن الغذائي العربي ودور مجلس الوحدة الاقتصادية في دعم المشروعات الصغيرة في العالم العربي، وآلية تطوير الاستثمار في قطاع الثروة السمكية".

وأنهى قادة الدول العربية قمتهم الاقتصادية بأعمال الدورة الثانية للقمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، التي عُقدت بمنتجع شرم الشيخ المصري في ١٩ كانون الثاني/ يناير الجاري.

نشرة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٢٥٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٠٠٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٨,٠٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٥,٠٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٧٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠